كوكب العشوائيات

تأليف

مايك ديفيز

ترجمة وتقديم

ربيع وهبه

الترجمة الكاملة لكتاب

Planet of Slums

By
Mike Davis

Published by
Verso

مقدمة المترجم

الثورة على النظام

في مصر الثورة، ما زلنا ننادي ونعمل على إسقاط النظام، حيث إن النظام لا يسقط بمجرد سقوط رأسه، مثلما هو الحال في لعبة الشطرنج. فلايزال النظام قائمًا بكل مساوئه المباشرة وغير المباشرة. خصوصًا وأن نظام مبارك قد أسس لجيش جرار من المرتزِقين بالفساد، الذين لا يهمهم سوى التربح على حساب أي شيء، حتى ولو كانت عزة الوطن وكرامة المواطنين الشرفاء.

ولا شك أن قضية العشوائيات، تمثل أبرز نتائج النظام القائم، وهي في الوقت نفسه تدل على استسلامه الخانع لسياسات اقتصادية دولية؛ تأتي دائمًا– وفي أرجاء العالم الثالث– على رقبة الفقير. فإذا استطاع الفقراء التغلب على الفقر بعزة النفس والاجتهاد، مثلما تيسّر لهم في الماضي، فإنهم لن يستطيعوا الإفلات من سياسات الإفقار والقتل، المتمثلة في المبيدات المسرطنة، والتلوث، والبطالة، والمحسوبية، والتمييز في تولي الوظائف، وكذلك المياه المخلوطة بالمجاري، وإذا أفلتوا من هذا وذاك، لن يفلتوا من مصير الإخلاء القسري الذي دائمًا ما يتم تحت راية التقدم والتحضر والتطوير العمراني؛ عبر نهج مشاريع استثمارية عالمية وخليجية، لا تضع حاجات الفقراء الضرورية في حسبانها.

خارج الحضر، نحن على علم بالطبع بما حدث منذ 1996، بالتزامن مع صدور قانون المالك والمستأجر، ولايزال يحدث على أثره، من تهجير الفلاحين من أراضيهم الزراعية من أجل إعطاء الأراضي للمستثمرين الذين يزرعونها بمحاصيل تصدير؛ لدر الأرباح على حساب البنية الأساسية للإنتاج الزراعي. وهو ما تسبب كما رأينا في تقلص الرقعة الزراعية من ناحية، وتدهور ما بقى من أراضٍ زراعية، لم تسلم من التعدي والتجريف والزحف العمراني غير المخطط، وهجرة الأيدي العاملة من صغار الفلاحين من ناحية أخرى، وفي النهاية نجد أنفسنا معتمدين في غذائنا الضروري اعتمادًا كليًا على الاستيراد، ومؤخرًا الذهاب إلى استئجار أرض للزراعة في بلاد الآخرين!! والأخطر من ذلك؛ إفساح الطريق أمام طوفان من الفلاحين المهاجرين بحثًا عن لقمة العيش، ومن ثم التوسع في أساليب التصرف اللارسمية، ومنها بالطبع العشوائيات.

إذن المشكلة في مجتمعاتنا مضاعفة، فنحن لم نحقق نظامًا رأسماليًّا، ولا نظامًا اشتركيّا؛ بل حققنا نظامًا خليطًا من الألغاركية والكليبتوقراطية؛ فكل الأمراض التي أصبحنا نعاني منها في مجتمعنا، وعلى رأسها التغني الكاذب غير الواعي بأيام مبارك؛ كانت نتيجة التكالب على موارد الشعب من أجل

الثراء السريع الفاسد، حيث يذكر أحد أصحاب المصالح، بعد خلع مبارك، أن "في عصره كانت تدخل للبلد أموال كثيرة، وأن دخول ثلاثين جنيهًا يُسرق منها عشرة؛ أفضل من الانهيار الاقتصادي"!! إن المحلل والمتابع سوف يلاحظ أن التشدق بالانهيار الاقتصادي، خلال الأيام القليلة الماضية؛ أصبح مقرونًا بالحديث الجاد عن ضرورة وقف النهب والفساد. وهو ما يمثل في مجمله خطابًا دفاعيًّا أو تبريريًّا، من جانب طبقة الأغنياء الجدد، والواقفين خلفهم في صفوف المستفيدين من هيمنة الفساد. ففي مصر، وعلى مدى عقود، لم تتحقق الرأسمالية بأشكالها الموجودة في العالم الغربي، التي تسعى إلى تحقيق التقدم لمواطنيها، بل حققنا نوعية من الرأسمالية تنطوي على انحطاط مركّب، بحيث لا يمكنها العيش إلا على الفساد، والحرث على جثث أجيال من المفقرين. "ولو كان للرأسمالية العاتية وجه غير مقبول في عمومه، فإن الأسوأ من ذلك الوجه على الدوام، دولةٌ فاسدة تعمل لصالح الأغنياء فقط. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن التعويل على تحقيق الكثير، حتى ولو بمحاولة تحسين النظام".[1]

كثيرة هي الجرائم التي ارتكبها نظام مبارك، ومازال يمارسها أمام أعيننا، وعلى حساب أمن المواطنين وسعيهم الطامح لعيش حياة كريمة والنهضة بالبلاد؛ لصالح الاستمرار في النهب والسلب بشتى الطرق. وقد ثار الشعب المصري منذ 25 يناير وحتى الآن؛ من أجل وقف هذا النزيف الذي كان أول أسبابه تحول الدولة إلى سمسار في كل المعاملات؛ لتخلي الساحة بين الشركات والمؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبين المواطنين المفقرين والمهمشين المعرضين دائمًا للاستغلال والتعذيب، وسوء المعاملة في العمل وفي الشارع وفي السكن.

وقد شاهدنا كثيرًا قبل ثورة 25 يناير 2011، كيف أصبحت منظومة القهر عنقاء تعيد إنتاج نفسها داخل المجتمع، وبشتى الطرق. فالرجل المقهور في عمله، وفي الشارع، وفي قسم البوليس، لا يجد بدًّا من إعادة إنتاج القهر على ذويه من أطفال ونساء، وهكذا.. حتى أصبح المجتمع مليئًا بالعنف ودائم الاستعداد لمزيد من العنف، مجتمع يعيش بلا أمل في الكرامة، مفتقدًا– عن عمد–للوجهة الإنسانية الصحيحة والبنّاءة. حتى أنه لم يسلم من استغلال تجار الدين؛ هؤلاء الذين يريدون هم أيضًا استغلال ضعفه وهوانه؛ واعدين إياه بعالم آخر أفضل؛ إذا صبر وصار طوعًا لهم. وكل هذا يتم أيضًا من أجل جني أرباح الدعاية الدينية، سواء بالمنح الآتية من دول الخليج ذات الميل السلفي، أو تلك الآتية من أرباح إعلانات التلفاز الفضائية، وهي دعاية لا تختلف كثيرًا عن دعاية النظام الهادفة إلى إلهاء المواطن، وتكميم الأفواه والانشغال بأية تسلية بعيدًا عن المطالبة بالحقوق والحريات، وتجنيب الوعي العام الالتفات إلى الأسباب الحقيقية للفقر.

[1] Alan Gilbert and Peter Ward, *Housing, the State and the Poor: Polity and Practice in Three Latin American* Cities, Cambridge 1985, p. 254.

وقد حدانا الأمل عندما خرجنا جميعًا تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وكنا كلما تطور الوضع في صالح الثورة؛ ازداد داخلنا الأمل في أن واقعًا عالميًّا جديد سيبدأ من هنا، من مصر، من جميع مدنها الثائرة لخلق واقع جديد أكثر إنسانية وعدالة، يسع الجميع.. الأمل في أن تكون مصر وبقية البلدان العربية شرارة البدء في صياغة عالم جديد، يوقف النزيف الذي تعاني منه الشعوب منذ عقود طويلة، تحت راية العولمة، وإعادة التكيف الهيكلي والخصخصة، وتحرير السوق، غيرها من سياسات النيوليبرالية المتوحشة، التي لم تترك البلدان الصناعية صناعية ولا الزراعية زراعية.

ولذلك، فإنه من المؤكد أن الشعارات التي رفعها الشعب بمختلف طوائفه وفئاته منذ 25 يناير، "**خبز ... حرية ... عدالة اجتماعية** "، لن تتحقق هنا بسقوط مبارك، ولا بسقوط النظام المصري القديم، أو التونسي أو السوري أو اليمني، بل لا بد وأن تستمر المطالبة بها والتأكيد عليها؛ لتكون شرارة ضد ظلم وبطش سياسات وشركات عالمية، تتسبب كل يوم في انتشار الفساد وانعدام المساواة بين طبقات الشعب الواحد.. هذه هي الحقيقة وراء ثورات الشعوب المندلعة هذه الآيام في المنطقة، وما سوف يليها قريبًا من هبّات أخرى لشعوب؛ أصبحت لا ملاذ لها سوى في الثورة على حكومات استبدادية، وشركات عالمية تسلّع وتبيع أي شيء؛ فسارت تتفنن في الثراء على جثث الفقراء والمهشمين والمستضعفين. وما أمقتها من مصطلحات دخلت قاموس الإنسانية، في ظل سيادة العولمة والاستغلال السيئ لخطاب حقوق الإنسان. حيث لابد لنا من أن ننفض– عند توصيف المواطنين– مثل هذه المصطلحات التي أصبحت تكرس لدائرة مفرغة في الخطاب السياسي الاجتماعي؛ تبدأ من الإفقار ثم المعونات لدعم المفقرين والمهمشين، وبالتالي تكميم الأفواه بأنشطة شبه خيرية لا تخلو أيضًا من فساد مضاف؛ في سياق عمل بعض المنظمات غير الحكومية الفاسدة، وهو ما سنرى له أمثلة كثيرة في هذا الكتاب، لا في مصر والعالم العربي فحسب، بل في كل مدن وبلدان جنوب العالم؛ باختلاف درجاته وألوانه.

ففي كل بقعة من أرضنا الواسعة، تريد الشعوب أن تتحرر من أسباب حرمانها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تريد التمكين فعليًّا من الحق في الصحة، والحق في التعليم والحق في الغذاء، والحق في السكن اللائق.. وأخيرًا نريد التحرر من العوامل التي تفضي بنا إلى العشوائيات؛ ذلك العَرض المزمن لمرض الرأسمالية المتوحشة والعولمة الجائرة المتعسكرة.

كوكب العشوائيات:

في قراءة هذا الكتاب، تتمة لأفكار كثيرة وخلاصات عملية، تتعلق بكافة حقوق الشعوب؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي أوضاع هذه الحقوق على أرض الواقع. وقد كانت الانتهاكات الجائرة التي لحقت بهذه الحقوق في منطقتنا العربية، هي الشرارة التي طال انتظارها لانطلاق ثورات التغيير، والبناء من جديد.

هذا الكتاب يتناول واحدًا من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الحق في السكن، ولكن من منظور يستند إلى الرصد والتوثيق لأبشع الانتهاكات التي يمكن أن تلحق بحق الإنسان في السكن، بداية من عدم وجود مأوى، وحرمان المواطنين منه بسبب السياسات الدولية والعمالة المحلية؛ أو الفقر، أو بسبب الاثنين معًا؛ مرورًا باللجوء إلى العشوائيات و"العيش في الخراء" كما يقول الكاتب، انتهاءً إلى الإخلاء القسري الذي يعد الانتهاك الأشهر للحق في السكن الملائم والأكثر انتشارًا في العالم، وكذلك الأكثر ارتباطًا برأسمالية الشركات الجائرة بمسميات عدة من ضمنها التحديث والتنمية العمرانية والاستثمار، وكلها كما يظهر واضحًا في الأمثلة الواردة في هذا الكتاب تقوم على ضرورة التخلص من الفقر، بالطريقة الأضمن دائمًا، وهي التخلص من الفقراء أنفسهم، وذلك من خلال نهج حكومي يسلك عدة طرق غريبة حول العالم، منها ترك الفقراء لأنفسهم يصارعون من أجل البقاء، تحت وطأة التلوث، والازدحام والبطالة والمرض، وغيرها من ضروريات التهميش، وإزاحتهم بعيدًا عن المنظر الطبيعي الجميل والعمراني الراقي، الذي لا بد ألا يتكدر صفوه بالحثالة؛ حرصًا على صفوة المجتمع.

كما أن الأمر بالطبع لا يخلو طوال الوقت من استغلال وحشي لأفقر الفقراء، حسب الغاية، فتارة يتعرض الفقراء والمهمشون إلى الاستغلال من الحكومات، خصوصًا أوقات الانتخابات، حين يصبح لهم فائدة في نظر الحكومة، وتارة أخرى تستغلهم بعض منظمات المجتمع المدني الفاسدة؛ بالتسول من أجلهم. حيث غالبًا ما تذهب أموال التمويل إلى غير مواضعها. فهي عادة ما تتسرب عبر قنوات الفساد، إلى جيوب المديرين والأقرباء المقربين، وينتهي الأمر بها عند حدود عقد المؤتمرات وورش العمل والتدريب!

حتى في عالم المجتمع المدني وأنشطته وعلاقتها بأموال المانحين، لاتزال الأولوية للحقوق المدنية والسياسية، وعلى رأسها الديمقراطية بصورتها المحلية المشوهة، وذلك كوسيلة لحماية مصالح الغرب الاستراتيجية من المد الأصولي الإسلامي، أو أي تحرك يُطَن أنه معادٍ للغرب.

وهنا تصبح قضية الديمقراطية مجرد آفة، تأتي خسائرها كلها على عاتق الفقراء، وساكني العشوائيات، فإذا كان بعض ساكني العشوائيات يرتكبون "جريمة" كونهم حجر عثرة في طريق التقدم العمراني والمدني الحضري، فإن غيرهم يخطئون أحيانًا بالتجرأ على تصديق ممارسة الديمقراطية. وهذا كما ذكرنا، ليس حكرًا على مصر والعالم العربي وحدهما، بل يحدث في الشق الجنوبي من العالم كله.. ومن أمثلة ذلك الكثيرة، أنه في أعقاب الانتخابات الملطخة بالفساد في زيمبابوي 2005، صب الرئيس "روبرت موجابي" جام غضبه على أسواق الشارع وعشوائيات هراري وبولاوايو Bulawayo، حيث كان الفقراء قد صوتوا بأعداد كبيرة لصالح حركة التغيير الديمقراطي Movement for Democratic Change المعارضة. وكانت المرحلة الأولى من العملية التي أخذت عنوانًا شريرًا مشينًا *Murambasvina* ("التخلص من الزبالة") في أوائل مايو/ أيار تمثلت في هجوم الشرطة على 34 سوقًا من أسواق الشارع التي تتاجر في السلع الرخيصة داخل المدينة. وقد وردت معلومات عن قيام ضابط شرطة، يحث رجاله قائلا: "من يوم غد، أريد تقارير فوق مكتبي تقول إننا أطلقنا النار على أشخاص. لقد أعطانا الرئيس تأييده ودعمه الكامل لهذه العملية؛ ومن ثم لا يوجد شيء نخشاه. لابد أن نتعاملوا مع هذه العملية تمامًا كأنها حرب"[2].

إنها فعلاً حرب، ولكنها الحرب ضد الفقراء، وقد بدأت منذ عقود طويلة، ولاتزال تدور رحاها فتحصد كل يوم آلافًا من الفقراء المعدمين. إنها حرب ضروس، تتكالب فيها مؤسسات دولية كثيرة وحكومات خائنة، تشنها ضد المواطنين العزل المحرومين من كل وسائل التمكين والعيش بكرامة. حرب بربرية تمثل النتيجة الطبيعية للثراء الفاحش الذي وصل إليه العالم، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالظلم والتفاوت الجائر في توزيع الموارد. وهي نتيجة طبيعية أيضًا لسحب الدولة يدها عن إدارة الأمور اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، والتحول إلى مجرد حكومة تمارس السمسرة، ونهب الثروات الوطنية، والتأكيد على حفظ الأمن بأكثر الأساليب وحشية وانعدامًا للإنسانية.

"الأمن" أصبح ثقافة السخفاء

في أعقاب الأحداث الأولى من ثورة 25 يناير الشعبية، وتحديدًا يوم 28 يناير الذي خرج فيه المصريون كلهم، حاولت الماكينة الإعلامية الفاشلة للنظام الساقط، والتي كانت بخيبتها المزمنة سببًا من أسباب نجاح ثورتنا، أن تروّج لإشاعات تتعلق بالإنفلات الأمني، والكوارث التي ستحل بالبلاد نتيجة خروج ساكني العشوائيات. ولكن ما حدث فعليًا أن سكان العشوائيات دافعوا عن الممتلكات، وصانوا أمن المواطنين، عبر اللجان الشعبية. وفي حقيقة الأمر، ظل الانفلات الأمني مسئولية عناصر أمن الدولة،

[2] Munyaradzi G

والعناصر المنحلة من الشرطة، وجيش البلطجية الذي أسسه النظام السابق الذي كان يسير وفق حكم وديكتاتورية جهاز أمن الدولة.

هذه الحقيقة السابقة، لا تنفي أن التباعد بين الطبقات الاجتماعية عبر وسائل الأمن المحكمة، أصبح ظاهرة عامة تميز الصراع الطبقي في أرجاء العالم، حيث إن الثراء الفاحش يقتضي دائمًا حماية الثروات والممتلكات من غضب الفقراء والمحرومين، الذين حتمًا سوف يظهر بينهم من لا يستطيع حل مشاكله، إلا بمحاولة التعدي على ممتلكات الآخرين. ومن هنا ازدادت الاحتياطات الأمنية في المدن الجديدة المبوبة والمسورة إلى أن وصلت إلى تكلفة عالية، وأصبحت تجارة رائجة في العالم الثالث لحماية أصحاب الممتلكات والموسرين حديثًا، من الهجمات المحتملة من جانب المحرومين والفقراء. وهذا الواقع هو ما يكرس لوجود واستمرار العشوائيات وانتشارها، فـالسبب الجذري في وجود العشوائيات الحضرية، لا يبدو كامنًا في الفقر الحضري؛ وإنما في الثراء الحضري".[3]

وهنا يقول الكاتب: نجد مجتمع المدن المسيجة أو المعزولة عن العالم الخارجي، ببوابات ومتاريس، أصبح يطلق عليها "التنمية الأكثر دلالة في التخطيط والتصميم الحضري الحديث" [4]. هذه العوالم "المعزولة، أو البعيدة off-worlds"– باستخدام مصطلح *بليد رانر Blade Runner*– غالبًا ما تُهندَس على طريقة مناطق جنوب كاليفورنيا Southern Californias. فمنطقة "بيفرلي هيلز"، على سبيل المثال، لا توجد فقط في النطاق البريدي 90210؛ بل إن هناك ضاحية من ضواحي القاهرة بالمسمى نفسه، ومعها "يوتوبيا" و"دريم لاند"، مدن خاصة بالأثرياء، "سكانها يمكنهم الحفاظ على المسافة بينهم، وبين منظر وقسوة الفقر، والعنف، والإسلام السياسي، والذي يبدو أنه يتخلل المواقع المحلية" [5]. وبالمثل في الصين، نجد "أورانج كاونتي/ المنطقة البرتقالية Orange County" عبارة عن منطقة مسورة بالبوابات، مكونة من البيوت المتمددة على نمط كاليفورنيا، ذات المليون دولار، صممها مكتب الهندسية المعمارية "نيوبورت بيتش" Newport Beach، وديكور مارثا ستيوارت Martha Stewart، على الضواحي الطرفية الشمالية لبكين.

إن الطلب على مسائل الأمن والعزل الاجتماعي، أصبح وسواسًا عالميّا. في الأحياء المركزية والضواحي في مانيلا مثلاً، حيث تقوم جمعيات مُلاّك المنازل بعمل متاريس في الشوارع العامة،

[3] Gita Verma, *Slumming India*, p. xix.
[4] Pu Miao, "Deserted in Jammed Town: The Gated Community in Chinese Cities and Its Solution," *Journal of Urban Design* 8:1 (2003), p. 45.
[5] Asef Bayat and Eric Denis, "Who is Afraid of *Ashiwaiyat*?," *Environment and Urbanization* 17:2 (October 2000), p. 199.

ويشنون حملات من أجل هدم العشوائيات. ويصف "إرهارد برنر" Erhard Berner مقاطعة "لويولا هايتس" Loyola Heights بقوله:

> نظام متطور من البوابات الحديدية، والمتاريس، ونقاط التفتيش، ترسم حدود المنطقة، وتعزلها عن بقية المدينة، على الأقل في المساء. تهديدات الحياة، والمتعلقات، والممتلكات، تمثل الهم المشترك الغالب للسكان الأثرياء. المنازل تحولت إلى قلاع محصنة، وذلك بإحاطتها بأسوار عالية، تعلوها شرائح زجاجية، وأسلاك شائكة، وقضبان حديدية سميكة على النوافذ[6].

وهذا النمط من "فن عمارة الخوف"، على حد وصف "توند أجبولا" Tunde Agbola، لأنماط الحياة المحصَّنة في لاجوس، نمط شائع في العالم الثالث، وفي أجزاء من العالم المتقدم، ولكنه يبلغ مداه العالمي في مجتمعات حضرية كبيرة، تنطوي على مظاهر من انعدام التكافؤ الاجتماعي الاقتصادي، هي الأكبر من نوعها، كما في جنوب أفريقيا، والبرازيل، وفنزويلا، والولايات المتحدة، ومصر. ففي جوهانسبرج، حتى قبل انتخاب نيلسون مانديلا، أخلَت الأنشطة التجارية الضخمة، والسكان الأثرياء البيض، المركز الحضري متوجهين إلى الضواحي الشمالية (ساندتون Sandton، وراندبرج Randburg، وروزبنك Rosebank، وغيرها)، والتي كانت قد تحولت إلى نُسخ من "المدن الحدودية" الأمريكية شديدة التأمين. وداخل هذه المدن المسورة الممتدة في الضواحي ببواباتها المصمَتة، والتجمعات السكنية الصغيرة، والشوارع العامة الممَتَرِسة، يرى عالم الأنثروبولوجي "أندري تشيجليدي" Andre Czegledy أن "الأمن" أصبح ثقافة السُخفاء.

> الجدران المرتفعة ذات المقاييس العالية، غالبًا ما تعلوها إبر معدنية، وشفرات حادة، ومؤخرًا زاد السلك الكهربائي الموصل بإنذارات طوارئ، موصلة بدورها إلكترونيًا بـ "رد مسلح" من شركات الأمن. ولا شك في أن الطبيعة السيريالية لذلك العنف الضمني المستتر، برزت في ذهني يومًا ما، عندما كنت أسير مع زميلي في و"يستدين" Westdene، أحد الأحياء الأكثر انتماءً إلى الطبقة الوسطى في الضواحي الشمالية. على جانب الطريق، كانت هناك سيارة صغيرة تابعة لشركة أمن محلية تقف منتظرة، وقد برزت على جانبها حروف كبيرة، تقول: إنها ترد "بأسلحة نارية ومتفجرات".. متفجرات؟[7].

[6] Berner, *Defending a Place*, p. 163.
[7] Andre Czegledy, "Villas of Highveld: A Cultural Perspective on Johannesburg and Its Northern Suburbs," in Richard Tomlinson et al. (eds), *Emerging Johannesburg: Perspectives on the Postapartheid City*, New York 2003, p. 36.

القطاع اللارسمي

إن أول منتجات انسحاب الدولة، وأبرزها، في العصر الحديث، تمثّل في ظهور كل ما هو غير رسمي. والعشوائيات في إحدى تعريفاتها، هي المستوطنات البشرية اللارسمية informal settlements. فمع بداية موجات الخصخصة، والقروض المكبِّلة للمواطنين، من صندوق النقد الدولي من أجل التكيف الهيكلي، أصبحنا أمام موجات عاتية ومتواصلة من الأنشطة اللارسمية. وكل هذا يدور بالطبع وفق ما هو مقرر في السياسات النيوليبرالية، حيث إن التنافس الشديد غير العادل يجعل المنخرطين في منافسات القطاع اللارسمي واقعين تحت ظروف تشهد تزايدًا لا محدودًا في المعروض من العمالة، عادة ما يؤدي في المقابل إلى الصراع وحرب شاملة للجميع ضد الجميع. وكثيرًا ما يتحول إلى عنف عرقي أو ديني، أو عنصري. فالآباء الروحانيون أو أصحاب الأراضي في القطاع اللارسمي (المخفيون في معظم الأدبيات)؛ يستخدمون القسر، بل والعنف المزمن في تنظيم التنافس وحماية استثماراتهم بذكاء. وكما يؤكد "فيليب أميس" Philip Amis: "ثمة عوائق للدخول في عالم رأس المال والسياسة، وهو ما يخلق ميلاً نحو الاحتكار قي المجالات الناجحة، ضمن القطاع اللارسمي؛ تلك المجالات التي يصعب الدخول فيها"[8].

وسياسيًا، يعد القطاع اللارسمي، في غياب حقوق العمل الجبري، عالمًا شبه إقطاعي قوامه التخليصات المالية، والرشاوى، والولاءات القبَلية، والاستبعاد العرقي. فالمساحة الحضرية لا يمكن أبدًا أن تكون خالية. مكان على الرصيف، أو إيجار عربات الجر، أو عمل يوم في موقع بناء، أو توصية منزلية لصاحب عمل جديد: كل هذا يتطلب رعاية أو عضوية في شبكة ما مغلقة، وغالبًا ما تكون ميليشيا عرقية أو عصابة. وكما سنجد في هذا الكتاب، فإن الصناعات الرسمية التقليدية، مثل النسيج في الهند أو النفط في الشرق الأوسط؛ جنحت إلى تقوية التضامن العرقي عبر الاتحادات والأحزاب السياسية الرجعية المتطرفة، وصعود القطاع اللارسمي غير المحمي، الذي سار كثيرًا يدًا بيد مع التفريق العرقي الديني المغالَى فيه، ومع العنف الطائفي أيضًا[9].

وقد استطاع "مانويل كاستيلز" Manuel Castells وغيره من النقاد الراديكاليين، أن يقدموا نقدًا مقنعًا لـ "أسطورة التهميش" التي ربطت ما بين انتشار السكن العشوائي في العالم، وبين اللارسمية الاقتصادية، بالإشارة إلى الأعداد الضخمة من العمال الصناعيين والموظفين العموميين الذين أُجبروا على العيش في سكن دون المستوى، في مدن مثل كاركاس وسنتياجو[10]. فضلاً عن ذلك، ففي أمريكا اللاتينية على

[8] Philip Amis, "making Sense of Urban Poverty," *Environmental and Urbanization* 7:1 (April 1995), p. 151.

[9] راجع الفصل الثمن من هذا الكتاب.

[10] Castells, *The City and the Grassroots*, pp. 181-83.

الأقل، كان تيار سوق العمل الحضري المتسيد خلال العصر السابق من التصنيع البديل للاستيراد، هو *التخفيض* النسبي في العمالة غير الرسمية– من 29% عام 1940 إلى 21% عام 1970 على مستوى المنطقة ككل[11].

ولكن، ومنذ عام 1980، عادت اللارسمية الاقتصادية بانتقام، وأصبحت معادَلة للتهميش الحضري والمهني، غير قابلة للدحض، وسائدة: فالعمال اللارسميون، بحسب الأمم المتحدة، يشكلون حواليّ خمسي السكان النشطاء اقتصاديًا في العالم النامي[12]. وفي هذا السياق، يضيف بنك التنمية للأمريكتين Inter-American Development Bank، أنه في أمريكا اللاتينية وحدها، يشغّل الاقتصاد اللارسمي في الوقت الحالي 57% من قوة العمل، ويوفر أربعة من كل خمسة "وظائف" جديدة [13]. (الواقع أن الوظائف **الوحيدة** التي خُلقت في المكسيك، فيما بين عامي 2000 و 2004، كانت في القطاع اللارسمي). وتزعم مصادر أخرى أن أكثر من نصف الإندونيسيين الحضر، ومن 60 إلى 75% من مواطني أمريكا الوسطى، و 65% من سكان دكا والخرطوم، و 75% من مواطني كاراتشي، يعيشون على القطاع اللارسمي[14].

الحضرَنة

ولا ننسى أن "الثيمة" الرئيسية لهذا الكتاب، هي الحضرنة urbanization، حيث يؤكد الكاتب على أن النمو الحضري السريع في سياق التكيف الهيكلي، وتخفيض قيمة العملة، وتقليص معدل إنفاق الدولة؛ أصبح وصفة حتمية لإنتاج العشوائيات والأحياء الفقيرة بصورة ضخمة على مستوى العالم.

ولابد هنا من إدراك أن السكن اللارسمي والعشوائيات، لا يصلح التعامل معها من باب الذوق والجمال وكونها فقيرة وهكذا، فـمعظم المجتمعات المكونة على أراضي وضع يد، تعد نتيجة حتمية لما يسميه عالم الاجتماع "آصف بايات" Asef Bayat ، في كتابته حول طهران والقاهرة "زحف هادئ للعامة": تسرب أو تخلل صغير الحجم، غير متحدٍّ للأطراف أو المواقع الفارغة، أو ما يمكن تسميته بالمواقع الفجوية interstitial. وعلى خلاف "النمط البرختي" * Brechtian للصراع الطبقي و"المقاومة" لفقراء

[11] Orlandina de Oliveira and Bryan Roberts, "The Many Roles of the Informal Sector in Development: Evidence from Urban Labor Markets Research, 1940-1989," in Cathy Rakowski (de.), *Contrapunto: The Sector Debate in Latin America*, Albany 1994, p. 56.
[12] *Challenge*, pp. 40, 46.
[13] Cited in *The Economist*, 21 March 1998, p. 37.
[14] *Challenge,* p. 103; Rondinelli and Kasarda, "Job Creation Needs in Third World Cities," *Third World Cities*, Hasan, "Introduction, in Khan, *Orangi Pilot Project*, p. xl (cities Karachi Master Plan of 1989); Ubaidur Rob, M. Kabir, and M. Mutahara, "Urbanization in Bangladesh," in Gayl Ness and Prem Talwer (eds), *Asian Urbanization in the New Millennium*, Singapore 2005, p. 36.
*نسبة إلى الكاتب المسرحي الشاعر المخرج الألماني برتولت بريخت/ بريشت.

الفلاحين– الذي تشتهر إثارته في دراسات جيمس سكوت James Scott– فإن صراعات فقراء الحضر هذه "ليست مجرد دفاعية"، بل، ووفقًا لـ "آصف بايات"، هي "عدوانية هجومية على نحو خفي" فيما تهدف إليه، وبلا توقف من توسيع مساحة الحياة، وحقوق المحرومين من التصويت [15]. إن هذه الأنماط من الزحف العمراني، كما سنرى بالتحليل والتفصيل في فصول الكتاب، عادة ما يتكرر تزامنها مع فرصة محبذة لاحتلال الأرض، مثل الانتخابات، والكوارث الطبيعية، و*الانقلابات*، والثورة.

دور المجتمع المدني: أيُّ مجتمع مدني؟

النضال من أجل الحقوق له أشكال كثيرة، منها الدفاع القانوني وأنشطة المناصرة، والتوعية، والتعبئة الاجتماعية لأصحاب الحقوق للمطالبة بها، وتكريس الحريات. كل هذا من الطبيعي أن يتم من خلال تشكيلات وحركات اجتماعية، ولابد أن نفرق جيدًا بين الحركات الاجتماعية ومنظمات الحركات الاجتماعية، وبالتالي المنظمات غير الحكومية التي جاءت نتيجة طبيعية لانحسار الحركات اليسارية الثورية، وانتشار الخطاب الحقوقي المؤسسي في بلدان العالم الثالث، منذ ثمانينيات القرن المنصرم.

وفي هذا الصدد، **أمامنا نوعان** من العمل والنضال في إطار المجتمع المدني:

النوع الأول: عمل احترافي تحت مسمى "المنظمات غير الحكومية"، غالبًا ما يشوبه بعض الفساد، بداية من مؤسسة "الرجل الواحد" one-man-show، وانتهاءً بتكريس نفس المنظومة الحكومية الفاسدة من السيطرة على صنع القرار، وعدم تداول السلطة، وغياب الشفافية المالية، والبطش أحيانًا بالعاملين في المؤسسات التي تشتهر كثيرًا بالنضوب، وعدم خلق أجيال جديدة سواء من المحترفين أو المناضلين النشطاء، وهذا ما نراه حاصلاً في مصر، يمكنك حصر عدد النشطاء الحقوقيين والتنمويين المعتد بهم على مدى العشرين سنة عمر الحركة الحقوقية؛ فتصاب بالصاعقة من هذا الشح وتلك الندرة.

النوع الثاني: يتمثل في الحركات الاجتماعية، وبعض أنواع المنظمات غير الحكومية التي تستند إلى قاعدة شعبية عريضة، وتحتوي من الناحية الهيكلية على جمعية عمومية، تدير انتخاب من يمثلها، وتمارس بالفعل مفردات عملية ديمقراطية، والأهم شفافية مالية للموارد، وكيفية صرفها ومصادرها. وهذا النوع لا يمكن إغفال دوره في النضال من أجل الحقوق، واستعادتها من سالبيها، سواء حكومات أو شركات خصخصة. ومن النماذج الأمثل على ذلك "شبكة فلاحين بلا أرض" في البرازيل، وشبكة عبر الريف[16] via campasina، و"شبكة حقوق الأرض والسكن"، وهي شبكة عالمية تندرج تحت التحالف

[15] Asef Bayat, "Un-civil Society: The Politics of the 'Informal People'," *Third World Quarterly* 18:1 (1997), pp. 56-57.

[16] حركة عبر الريف العالمية: www.viacampesina.org

الدولي للموئل، الذي تأسس للعمل من أجل الحق في السكن الملائم، وذلك عام 1976، وهذه الشبكة تتألف من حركات اجتماعية واسعة، ومنظمات غير حكومية على مستوى العالم، ويوجد لها فرع في القاهرة، وتعمل مع شركاء في مصر على الحق في السكن الملائم والأرض. وفي هذا السياق يمكننا الاستعانة بالجانب الإيجابي والبنّاء الذي تروج له الشبكة من العمل لصالح حقوق الإنسان في سكن ملائم، حيث من ضمن هذه الجوانب ما صاغته الشبكة من عناصر للحق في السكن الملائم، مستندة على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والحركات الشعبية والاجتماعية.

ومن هذه العناصر، الحق في الضمان القانوني للحيازة، والحق في السلع والخدمات العامة والبيئية، والحق في المعلومات، والموقع الملائم، والأمن الشخصي، والحصول على السلع والخدمات البيئية مثل الأرض والمياه، يمكن بالطبع الاطلاع على تجارب نضالية إيجابية لهذه الشبكة وغيرها عبر ممثليها في مصر والعالم العربي[17].

وفي هذا السياق أيضًا لا يمكن أن نغفل دور منظمات الأمم المتحدة، التي شابها مؤخرًا شبهة العمل مع الحكومات في مشاريع تأخذ في مظهرها التنمية العمرانية، ولكنها تنطوي على كثير من الانتهاكات، وهنا لا نعفي برنامج الأمم المتحدة للموئل UN-HABITAT الذي ثبت تورطه في دعم كثير من الخطط الحكومية مع البرنامج الإنمائي UNDP لبعض المدن، ومن بينها "القاهرة 2050" التي تعود بأهوال كارثية على كثير من ساكني العشوائيات والمناطق المهمشة.

وهنا، سنرى الكاتب أيضًا يركز على هذا الجانب من تخبط منظمات الأمم المتحدة، واصفًا حملة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs)، بوصفها الزفرة الأخيرة في رئة المثالية التنموية؛ (الحملة التي عبر عنها كاريكاتوريًا، بشكل ساخر بعض الأفارقة العاملين في الإغاثة؛ بتغيير كلمة "الألفية" إلى "الدنيا"، أو "الحد الأدنى"، فأصبحت "الأهداف الإنمائية الدنيا" Minimalist Development Goals)، وكانت تهدف إلى تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، بحلول عام 2015، وكذلك التخفيض الشديد لمعدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة، والأمهات، في العام الثالث. وبالرغم من التعبيرات الاستعراضية لتضامن الدول الغنية، من قبيل "لنجعل الفقر تاريخًا" Make Poverty History، و"عش أحداث الثمانية" Live 8، التي تم تداولها أثناء قمة مجموعة الثمانية في جلينجيلز/ بأسكتلندا Gleneagles في شهر يوليو/ تموز 2005، ففي

[17] شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل: www.hic-mena.org.

الأغلب، لم ولن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية، في المستقبل المنظور. وفي تقريرهم ***حول التنمية البشرية 2004*** *Human Development Report*، حذر باحثو الأمم المتحدة من أنه وفق المعدلات الحالية من "التقدم"، فإن أفريقيا جنوب الصحراء، لن تصل إلى الأهداف الإنمائية، حتى دخولها القرن الثاني والعشرين. وقد كرر الشركاء الرئيسيون في إحداث سوء التنمية في أفريقيا، يمثلهم صندوق النقد والبنك الدوليْن، كرروا هذا التقدير المتشائم نفسه، في ***تقرير الرصد العالمي*** *Global Monitoring Report* الذي أصدراه في شهر أبريل/ نيسان 2005[18].

ولكن ماذا يمكن أن تعمل حملات من هذا النوع، أمام هذه الحرب، وسياسات الفصل العنصري التي تمارسها الدول الغنية تجاه الفقيرة، وطبقات الأثرياء ضد المفقَرين والمهمشين داخل الدول الفقيرة؟ لقد أصبح هناك بالفعل "سور عظيم"؛ وبالمعنى الحرفي، من القسر الواسع للتكنولوجيا العالية، التي تحجب الهجرة إلى البلدان الغنية بأعداد كبيرة، ومن ثم تظل العشوائيات وحدها حلاً مرخصًا تمامًا لمشكلة تخزين الفائض البشري للبلد.

حتى على مستوى المرور: نجد هيئات التنمية الدولية تشجع الحكومات المحلية على اتباع سياسات نقل مدمرة؛ بحكم تفضيلها لتمويل طرق أكثر من السكك الحديدية، وأيضًا بتشجيع خصخصة وسائل النقل المحلي. ففي الصين– التي كانت فيما سبق وطنَ الدراجة المتكافئة الحرة– يعطي المخططون الآن أولوية للسيارات غير رشيدة، ولاعقلانية الطابع. لقد دمرت بكين قطاعات واسعة من الأفنية التقليدية التي كانت مأوى للفقراء، وكذلك شبكتها من الدروب الخلفية الجميلة، وذلك من أجل تأسيس طرق للسيارات. وعلى نحو متزامن تمت معاقبة راكبي الدراجات بفرض رسوم للترخيص، وفرض قيود على الطرق الرئيسية، وإنهاء دعم الدراجات التي كانت اتحادات العمل تدفعها سابقًا[19].

نحن إذن أمام عملاق من سياسات الإفقار والثراء على حساب جموع المواطنين، مما يضطرهم إلى التنازل في كل شيء، ومن بينها السكن، فيسكنون في أماكن شديدة الخطورة. هذا كله وغيره من تجارب تتعلق بالنمو الحضري والعشوائيات، نجده في هذا الكتاب الذي يقدم تغطية فريدة لأهم ظاهرة في تاريخ البشرية، وهي انتشار العشوائيات كمظهر أساسي من مظاهر الحياة اللارسمية وانسحاب الدولة عن تأدية دورها، والوفاء بالتزاماتها الحقوقية اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

[18] *Human Development Report 2004*, pp. 132-33; Tanya Nolan, "Urgent Action Needed to Meet Millennium Goals," *ABC Online*, 13 April 205.
[19] Example of Beijing in Sit, *Beijing*, pp. 288-89.

وجدير بالذكر هنا، أن حقبة الاستعمار التقليدي، كانت عاملاً فارقًا كمنشأ وأساس لكثير من مشكلات ومظاهر الفقر العديدة، حتى الآن. ولعل الاختلاف بين حملة استعمارية وغيرها من الدولة المستعمِرة نفسها، قد كرست الفروق الموجودة بالفعل بين البلدان الواقعة تحت الاستعمار، كأن يختلف الاحتلال الإنجليزي في مصر مثلاً عنه في غانا أو نيجيريا، وأن يختلف برمته وطابعه عن الاحتلال الفرنسي أو الأسباني أو البرتغالي. فيبدو مثلاً أننا كمصريين قد فرضنا طابعنا على الاستعمار، وهذا ما يمكن تحليله فيما يتعلق بالصرف الصحي، حيث يرى الكاتب هنا:

"أن الأزمة العالمية للصرف الصحي تفوق الوصف. فأصولها، مثل أصول كثير من المشكلات الحضرية العمرانية في العالم الثالث، تتجذر في الاستعمارية. فالإمبراطوريات الأوروبية، رفضت عمومًا توفير الصرف الصحي الحديث، والبنية التحتية للمياه في الأحياء الأهلية، مفضلة بدلاً من ذلك استخدام التحديد النطاقي العنصري، و *كوردونات الحجر الصحي cordons sanitaires*، لفصل الثكنات والأحياء البيضاء عن أماكن الأوبئة؛ ومن ثم فقد ورثت الأنظمة ما بعد الاستعمار– من أكرا إلى هانوي– عيوبًا ضخمة تتعلق بالصرف الصحي، إلى درجة أنها قليلة تلك الأنظمة التي استعدت للعلاج بطريقة عدوانية. (فمدن أمريكا اللاتينية تحتوي على مشكلات خطيرة في الصرف الصحي، ولكن شيئًا منها لا يُقارَن مع حجم وضخامة تلك المشكلات في أفريقيا أو في جنوب آسيا).

وأولويات الاستعمار في العالم بالطبع، تتمثل في تسليح الجيوش وبيع الأسلحة، حيث إن برامج التكيف الهيكلي– تلك البروتوكولات التي بواسطتها سلمت البلدانُ المَدِينةُ اقتصادَها إلى الدائنين؛ صندوق النقد والبنك الدوليين – "عادة ما تتطلب استقطاعات ضخمة من الإنفاقات العامة، تشمل الصحة (وليس الجيش مثلاً)" [20]. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، قللت سياسة التقشف التي فرضتها برامج إعادة الهيكلة، خلال ثمانينيات القرن الماضي من الاستثمار العام في الصحة ومياه الشرب، وهو ما أطاح بمزايا بقاء الرضع على قيد الحياة، والتي كان الفقراء من سكان الحضر يتمتعون بها سابقًا. وفي المكسيك، وبعد تبنّي جولة ثانية من برامج التكيف الهيكلي عام 1986، انخفضت نسبة المواليد التي تتم في حضور هيئة طبية، من 94% عام 1983 إلى 45% عام 1988، بينما ارتفعت حصيلة الموت المرتبط بحمّى النفاس من 82 امرأة وسط كل 100.000 عام 1980 إلى 150 امرأة عام 1988[21].

[20] Women's Global Network for Reproductive Rights, *A Decade After Cairo: Women's Health in a Free Market Economy*, Corner House Briefing 30, Sturminister Newton 2004, p. 8.
[21] Shi, "How Access to Urban Portable Water and Sewerage Connections Affects Child Mortality," pp. 4-5.

الاستدانة.. مرة أخرى أحد الحلول؟!

أما وقد أصبحنا في مصر الآن واقعين بين فكّي الشوفينية الدينية، ومشاريع ومطامع الحكم الديني المتعنّت من جانب، وبين التدهور والانهيار الاقتصادي، وتوجه حكومة الدكتور شرف إلى صندوق النقد الدولي من جانب آخر؛ "فيجب العلم بأن الدَّين– مثلما يذكّرنا "وليام تاب" William Tabb في تأريخه الحديث لحكم الاقتصاد العالمي– أصبح هو النقطة الفارقة التي تتحول عندها سلطة الأمم في العالم الثالث، إلى مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الرأسمالية الأساسية. ووفقًا لوليام تاب أيضًا، فإن فريق العاملين المحترفين في البنك الدولي، يمثلون المعادل ما بعد الحداثي للخدمة المدنية الاستعمارية، و"مثل الإداريين الاستعماريين، فهم لا يبدو أبدًا أنهم سيُبعَدون؛ إلا ليحل محلهم فريق استشاري جديد، لديه النظرة والسلطات نفسها على الاقتصاد والمجتمع المحليين"[22].

ربما نتذكر جميعًا أن مصر قد شهدت في عقد السبعينيات، عهدًا من قمع الدولة الشرسة، موجهًا ضد الأحياء الحضرية "الانقسامية" أو المعادية للنظام [23]. والمثال الشهير لذلك، كان في أعقاب أحداث الغضب في عام 1977 المرتبطة بصندوق النقد الدولي في القاهرة. فسياسات السادات النيوليبرالية الفاشلة *الانفتاح؛* أسفرت عن عجز ضخم جعل جيمي كارتر وصندوق النقد الدولي يمارس ضغطًا على الرئيس المصري لتصحيحها. وهنا يكتب الصحفي "جنيف آبدو Geneive Abdo " أنه لسد هذه الفجوة؛ كان السادات مجبرًا على إلغاء الدعم، أو استنزاف الموسرين عبر فرض ضرائب على الدخل الشخصي. وكانت الطبقة البرجوازية، بوصفها قاعدة شعبية رئيسية، مهمة جدًا بالنسبة للسادات، لذا اختارت الدولة إلغاء نصف الدعم الموجه [لأغذية الفقراء المعيشية الأساسية]" [24]. ومن جانبهم، هاجم القاهريون الغاضبون تلك الرموز المنتصبة أمامهم لنمط الحياة الفاخرة، المرتبطة بـ *الانفتاح* مثل الفنادق خمس نجوم، والكازينوهات، والنوادي الليلية، والعمارات السكنية، وأيضًا أقسام البوليس. ثمانون شخصًا قُتلوا أثناء الانتفاضة وحوالي 1000 جريح.

وبعد ملء السجون باليساريين (القمع الذي جاء بأثر جانبي نفع في صعود الإسلاميين المتطرفين في مصر)، صب السادات جام غضبه على عشوائية "عشش الترجمان" في حي "بولاق أبو العلا"، بالقرب من وسط القاهرة، بوصفها مصدر ما وصفه آنذاك بـ "انتفاضة الحرامية بقيادة الشيوعيين". وقد أخبر الصحافة الأجنبية بأن المنطقة كانت "عشًّا" بالمعنى الحرفي للكلمة للتأليب على نظام الحكم، حيث

[22] William Tabb, *Economic Governance in the Age of Globalization*, New York 2004, p. 193.
[23] Harris and Wahba, "The Urban Geography of Low-Income Housing," p. 68.
[24] Geneive Abdo, *No God but God: Egypt and the Triumph of Islam*, Oxford 2000, pp. 129-30.

يختفي الشيوعيون "حيث كان من المستحيل الوصول إليهم، نظرًا لضيق الشوارع التي استحال معها استخدام سيارات الشرطة"[25]. وتقول متخصصة علم الأنثروبولوجي "فرح غنَام": إن السادات، كان مثالاً لنابليون ذلك العصر، فقد أراد "أن يتم إعادة تخطيط مركز المدينة؛ لتسمح بمزيد من السيطرة الفعالة والحكم البوليسي". وقد تم تقسيم سكان "عشش الترجمان" الموصومين، إلى فئتين، وتم طردهم إلى قسمين مختلفين من أطراف الحضر، بينما أصبح حيهم القديم ساحة واسعة لانتظار السيارات. وتدفع "فرح غنام" في حجتها بأن تطهير بولاق أبو العلا، كان الخطوة الأولى في رؤية طموحة جدًا– لم يكن لدي السادات لا الوقت ولا الموارد لتنفيذها فعليًا– لإعادة بناء القاهرة، " باستلهام مدينتيّ لوس انجيلوس وهيوستن كنموذجين".

وفي بلدان أخرى كثيرة ظهرت موجة من الاحتجاجات المناهضة لصندوق البنك الدولي، وصلت ذروتها بين عامي 1983 و1985، وذلك كي تتبعها موجة ثانية بعد عام 1989. ففي كاركاس، في فبراير/ شباط 1989، تسببت الزيادة التي أملاها صندوق النقد الدولي وكانت مستهجنة على نطاق واسع شعبيًا، في أسعار الوقود، وأجرة النقل؛ تسببت في إطلاق شرار الشغب على يد راكبي الأتوبيس وطلاب الجامعة الراديكاليين، وسرعان ما حولت هراوات البوليس المواجهة إلى شبه– ثورة. وأثناء هذه الموجة من الاحتجاج التي استمرت أسبوعًا، وسميت *كاراكازو Caracazo*، نزل عشرات الآلاف من الفقراء من مناطقهم العشوائية على التلال؛ لنهب مراكز التسوق بالمدينة، وبناء المتاريس. وقد قُتل في هذه الأحداث 400 شخص على الأقل. وبعد شهر من نهاية تلك الأحداث، اندلعت أحداث في لاجوس بعد احتجاجات طلابية ضد صندوق النقد الدولي: مات على أثرها 50 شخصًا في ثلاثة أيام من النهب المنواصل، وحرب الشوارع، في مدينة تقاسَم فيها معظم الفقراء مشاعر الغضبَ المستشيط من "الملك" سجّلتها رواية "كريس أباني" Chris Abani *أرض النعيم Graceland*:

> أغلبية شعبنا أمناء، أناس يعملون بجد. ولكنهم واقعون تحت رحمة هؤلاء العسكريين أولاد القحبة، وأولئك اللصوص التابعين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة. ... والآن، نحن، وأنت وأنا كل هؤلاء الفقراء، مدينون للبنك الدولي بعشرة ملايين دولار مقابل لا شيء. إنهم جميعًا لصوص وإني أكرههم– شبعنا وأشخاص البنك الدولي![26]

وبالرغم من كل مظاهر الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، فإن ثورتنا المصرية، لم تكن، ولن تكون "كاراكازو" جديدة! حيث إن المصريين من شباب المناطق المفقرة، يدركون بالفعل الطريق الصحيح نحو

[25] Farha Ghannam, *Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo*, Berkeley 2002, p. 38.
[26] Abani, *Graceland*, p. 280.

تحقيق الحرية واسترداد الحقوق، وقد عبروا عن ذلك بصور من التضامن والحماية العامة خلال المواجهات الدامية أيام احتدام الثورة، وأثناء الغياب الأمني، ولابد لهم من أن يستعيدوا حقوقهم المنهوبة، وحريتهم الضائعة من أيدي اللصوص والعسكريين الظالمين!

المرأة!

كان من أبرز الظواهر التي عاشها المجتمع المصري قبيل الثورة وحتى الآن، استغلال أصحاب اللحى وتجار الدين للنساء كموضوع لإحداث فتنة طائفية، ومن ثم تشويه دور المرأة المصرية الطبيعي في المجتمع، وعلى نحو عدائي مقيت لصالح أغراض سياسية ذاتية رخيصة، مقارنة بالصالح الوطني العام. وهو ما يمثل عبئًا آخر يضاف إلى ما تتحمله المرأة من أعباء الحياة المعيشية الصعبة والقاسية في كثير من الأحيان، خصوصًا إذا كانت المرأة عائلة لأسرتها، لسبب موت الزوج أو تخليه عن مسئولياته، وهؤلاء يبلغن بضعة ملايين عددًا. وقد أفرد الكاتب هنا مساحة كبيرة، تتخلل جميع فصول الكتاب الثمانية، عن دور المرأة ومكانتها ومدى وأشكال استغلالها، وأثر برامج التكيف الهيكلي واللارسمية خصوصًا على زيادة هذه الأعباء فوق كاهلها. ف في دراستها المفصلة حول "التكيف من أسفل adjustment from below"، في الإكوادور، تصف عالمة الأنثروبولوجيا الاجتماعية "كارولين موزر" Caroline Moser أثرَ برامج التكيف الهيكلي الثمانية المتلاحقة، ما بين عاميّ 1982 و1988، على منطقة عشوائية سابقة، متحركة لأعلى، مُقامة على الحافة المستنقعية لمنطقة "جواياكيل" Guayaquil؛ فترى أنه بالرغم من أن معدلات البطالة المفتوحة، تضاعفت في الإكوادور، فإن الأثر الرئيسي لأزمة الثمانينيات، بدا واضحًا فيما نتج عنه من انفجار في البطالة المقنّعة underemployment، والتي قُدّرت آنذاك بنصف القوة العاملة، في كل من جواياكيل وكيوتو. في عشوائية "إنديو جواياز" Indio Guayas، على سبيل المثال، فالأزواج الذين كانوا– قبل برامج التكيف– يتمتعون بعمل لبعض الوقت، أو كامل الوقت، وجدوا أنفسهم معطلين، لأكثر من نصف عام. وبالتالي اضطرت الأسر للدفع بمزيد من أفرادها إلى سوق العمل، سواء كانوا نساء أو أطفالاً. وقد ازدادت معدلات خروج النساء إلى العمل من 40 إلى 52%، بعد تدشين برامج التكيف الهيكلي. ولكن مع انحدار الطلب على العمالة في المصانع، أُجبرت النساء على التنافس مع بعضهن البعض على اقتناص فرص العمل كشغالات في البيوت، أو بائعات جائلات. وبالرغم من هذه التعبئة الكلية لجميع موارد الأسرة البشرية، فإن ظروف العيش، خصوصًا فيما يتعلق منها بتغذية الأطفال، نجدها قد انحدرت انحدارًا شديدًا. كما كشف "موزر" عن أن ما يصل إلى 80% من أطفال المناطق العشوائية– في إنديو جواياز– كانوا يعانون من بعض أعراض سوء التغذية. ذلك لأن الرعاية الصحية، بعد

خصخصتها بصورة واسعة، صارت أكثر كلفة، ومن ثم لم تعد في متناول يدِ أسر منطقة إنديو جواياز، التي كانت فيما سبق منطقة تبعث على التفاؤل[27].

ولذلك نرى أن من أولويات الثورة المصرية التي يجب أن نضعها نصب أعيننا، هو توفير برامج حقوقية وتنموية رسمية، أي تحت مسئولية الدولة، وطرح مشاريع من منظمات المجتمع المدني المعهودة بالمصداقية في العمل العام، تهدف إلى تمكين المرأة المصرية، والعمل على استعادتها لمكانتها الطبيعية المحترمة، بعيدًا عن تشيؤها، أو اختصارها في الجسد المثير للفتنة. فالمرأة والرجل كلاهما عنصران اجتماعيان لطاقة خلاقة، ولا يمكن قبول تلك النظرة في التمييز بينهما على أمراض حرمان البعض الجنسي، أو قبول وضعها في إطار غير إنساني، يختصرها إلى مجرد شيء مثير للفتنة، سواء السياسية أو الجنسية!

وأخيرًا، من الواجب علينا أن نتصرف بمسئولية وحكمة، فنحن لم نقطع سوى خطوات قليلة في مشوار طويل من أجل بناء مجتمع مصري جديد، يقوم على العدالة الاجتماعية وسيادة الحقوق واحترام الحريات.

ربيع وهبه

القاهرة يوليو 2011

[27] Caroline Moser, "Adjustment from Below: Low-Income Women, Time, and the Triple Role in Guayaquil, Ecuador," in Sarah Radcliffe and Sallie Westwood (eds), "*Viva": Women Popular Protest in Latin America*, London 1993, pp. 178-85.